مصطلحا الاسم والفعل في القرنين السادس والسابع الهجريين

إعداد

مصطفى عبدالله عبدالباسط

الملخص :

هذا البحث عنوانه (مصطلحا: الاسم والفعل في القرنين السادس والسابع الهجريين)، وقد تَصَدَّى لدراسة مصطلحَي: الاسم والفعل عند نحاة القرنين: السادس والسابع الهجريين، من خلال تتبُّع حدود المصطلحين، ورصد التطور الحاصل في حدِّ المصطلحين بين النحاة في تلك الفترة، ومدى إيفاء الحد بالمصطلح المحدود، كما أشار البحثُ- أيضًا- إلى أوجه الكمال وأوجه الطَّعْن والقصور في الحدود الواردة للمصطلحَين.

واقتضت الدراسة أن يكون منهج الدراسة هو المنهج الوصفي؛ لتوافقه مع موضوع البحث وطبيعته، إذ يتناول البحثُ وصفَ حدود مصطلَحَي: الاسم والفعل، ووصف أوجه قصور الحد أو التعريف من تمامه.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ :

أغلبَ الحدود الواردة لمصطلح الاسم في القرنين: السادس والسابع جاءت قاصرة عن وصف المصطلح؛ حيث جاءت غير جامعة، وعورِضَت بخروج بعض الأسماء منها كالأسماء المركبة والظروف. ومنها ما جاء جامعًا غير مانعٍ من دخول غير الاسم معه، نحو: الحروف الدَّالَّة على معانٍ كَإِنِ الشَّرطيَّة الدَّالَّة على الشَّرْط، ولا تحتملُ زمانًا في بنيتها.

وتنوعت حدود الفعل عندهم على ثلاثة أشكال: الأول: حدٌّ من جهة الدلالة والزمن، والثاني: حدٌّ من جهة الإسناد، والثالث: حَدٌّ من جهة العلامة التي يتميَّز بها الفعل. وقد اعترى الطَّعْنُ أغلبَها؛ إذْ لا تمنعُ هذه الحدود من دخول غير الفعل فيها أيضًا.

Abstract:

This research is entitled (Terms: Noun and Verb in the Sixth and Seventh Hijri Centuries), and it addressed the study of the two terms: Noun and Verb among grammarians of the sixth and seventh Hijri centuries, by tracing the boundaries of the two terms, and monitoring the development in the terminology between grammarians in that period, and the extent of their fulfillment Limit in the limited term, as the research indicated - also - to the perfections, challenges and shortcomings in the limits mentioned for the two terms.

The study required that the study method be the descriptive one. For its compatibility with the subject and nature of the research, the research deals with describing the limits of the two terms: noun and verb, and describing the shortcomings of the limit or the definition of its completeness.

Keywords: term, noun, verb, sixth and seventh Hijri

مقدمة:

تُعَدُّ مصطلحاتُ اللغة حلقةَ وصلٍ بين الدلالة والمتلقي، فالمصطلَحُ عُرْفٌ معقودٌ بين أهل اللغة على تسميةٍ ما، تُعَبِّرُ عن دلالةٍ مُعَيَّنَةٍ، وبرغم تعدد مصطلحات اللغة بتعدد الدلالات، فإنها لا تخرج عن إطار التقسيم المعهود: اسم، أو فعل، أو حرف. وحَرِيٌّ بدارس العربية أن يتعَرَّضَ لحدود هذه المصطلحات الأساسية، والتي يندرج تحتها كثيرٌ من المصطلحات؛ لذا حرص هذا البحث على دراسة حدود مصطلَحَي: الاسم، والفعل عند نحاة القرنين: السادس والسابع الهجريين؛ لتنوع الحدود الواردة عندهم، وتفاوتها فيما بينهم.

المبحث الأول: مصطلح الاسم

بدأ مصطلحُ الاسم بدايةً مضطربةً من جهة التسمية؛ إذ زاحمَه مصطلحُ (الحرف) في الدلالة على معناه في القرون الثلاثة الأولى[1]. أمَّا من جهة المفهوم فكان الاتجاه الغالب على نحاة القرون الثلاثة الأولى وصف الاسم بالتمثيل لا التعريف، ولعلَّ إحاطة الخليل بأحوال الاسم وشمول أقواله فيه من حيث الوصف والتمثيل جعل سيبويه من بعده لا يضع له حَدًّا[2]، ولكنَّ لاحقيهم اهتموا بحدِّ المصطلح، فقد "امتاز نحاة القرن الرابع بأنَّهم حدُّوا الحدود، وحاولوا تعريف بعض المصطلحات التي أُهمِلَ تعريفُها عند أوائل النحاة، فقد اكتفى سيبويه بالتمثيل لبعض المصطلحات دون تعريفها"[3]، فالزَّجَّاجي- على سبيل المثال- قَدَّمَ للاسم أكثر من حدٍّ[4]، وفي القرن الخامس عاود النحاة ظاهرة التمثيل مرةً أخرى[5].

وَحَدُّ الاسم من الحدود التي يَصعُبُ ضبطُها ضبطًا دقيقًا، فكلما حُدَّ الاسم بحَدٍّ خرج منه نوعٌ من أنواعه. وقد حَفَلَتْ مؤلفات النحاة في القرنين السادس والسابع الهجريين بالكثير من الحدود التي وضعوها للاسم، بل إنَّ

النَّحْويَّ الواحد قد تجدُ للاسم عنده أكثر من حدٍّ، منها ما عَبَّرَ عن الاسم تعبيرًا مُمَيِّزًا للاسم من الفعل والحرف، ومنها ما عُورِضَ لقصوره من جهة الوصف، وفيما يلي عرضٌ لمعالجتهم حدود الاسم في تلك القترة:

قال الزمخشري 538هـ: "الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه دلالةً مجرَّدةً عن الاقتران"[6]، وصف الزمخشري الاسم بـ (ما) بدلًا مِنْ (كلمة)، و"(ما) عامٌّ يشملُ كلَّ دالٍّ من لفظٍ وغيرِه، والكلمةُ لفظٌ، والاسمُ المحدودُ من قبيل الألفاظ، ولكنه وضع العام موضع الخاص"[7]، والحقيقةُ أنَّ الوصفَ بـ (ما) في هذا الحدِّ أفضلُ لِمَا يعتورُ الوصفَ بـ (كلمة) من اعتراض فيما سَيُذْكَرُ في حدودهم اللاحقة. وقوله: (ما دلَّ على معنى في نفسه) يخرجُ به الحرفُ؛ لدلالته على معنى مع غيره، وقوله: (دلالة مجردة عن الاقتران) يخرج به الفعل؛ لدلالته على الحدث والزمن، ولكنَّه يُعارَضُ بنحو: الصَّبوح والغَبوق، ومَضرِب الشَّوْل، ومَقْدِم الحاجِّ، وخفوقِ النَّجم؛ لدلالة هذه الأسماء على حدثٍ وزمنٍ؛ لذا قال الباقولي 543هـ: "والصحيح أن لا حدَّ له لغةً، لأنَّ حدَّ كلِّ شيءٍ ما يمنعُ أن يدخلَ فيه ما ليس منه، وأن يخرج منه ما هو فيه، فكلُّ ما يُحَدُّ به الاسم يخرجُ منه شيءٌ"[8]. وقال ابنُ الخشَّاب 567هـ: "وأقربُ ما حَدُّوه به إلى الصِّحَّة- عند تحقيق النظر- قولُ مَن قال: الاسمُ لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه، غير مقترن بزمانٍ محصَّلٍ"[9]، وقوله: (لفظة) يخرج به الاسم المركب من لفظين، نحو: تأبَّطَ شَرًّا، وعبد الرحمن. وقال ابنُ الدَّهَّان 569هـ في وصفه أقسام الكلام: "الكلمة لا تخلو أن تدل على معنى في نفسها، لا يخلو أن يُجَرَّدَ ذلك المعنى فيها من اقترانٍ بزمنٍ مختصٍّ، وهو الاسمُ، وهذا حَدُّه"[10]، ويقال فيه ما قيل في حَدَّي الزمخشري وابن الخشَّاب السابقين.

وحَدَّه الأنباريُّ 577هـ حدَّين، أولهما: "كلُّ لفظةٍ دلَّت على معنى تحتها غير مقترن بزمانٍ محصَّلٍ"[11]، وهذا الحدُّ لا يشملُ الأسماءَ المركبةَ، بالإضافة إلى أنَّ بعضَ الأسماء قد تدلُّ دلالتين، نحو: دلالة متى على الاستفهام والزمان. وثانيهما: "كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى مفرد يمكن أن يُفهَمَ بنفسه وحده من غير أن يَدُلَّ بِبِنْيَتِه لا بالعَرَض على الزمان المحصَّل الذي فيه ذلك المعنى. فهذا الحدُّ أحصرُ وغيرُه أخصر"[12]، وقوله: (من غير أن يدل بِبِنْيَتِه لا بالعَرَض على الزمان المحصَّل) يُدخِلُ المصادر والصفات لأنها تدلُّ على الزمان عَرَضًا لا وضعًا. وقال السهيلي 581هـ: "حَدُّ الاسم ما جاز أن يكون فاعلًا أو مفعولًا، أو دخلَ عليه حرفٌ من حروف الخفض"[13]، وقد سبق الزَّجَّاجيُّ إلى القول بهذا الحدِّ[14]، ويُطعَنُ عليه بأسماء الشرط والاستفهام، ونحو: سبحان الله، مما لا يصلُحُ معه شيءٌ ممَّا سبق، وقال ابن عصفور 669هـ: "ولا مَطْعَنَ في هذا الحَدِّ بأكثرَ من (ايمن)"[15]، وهو اسمٌ مستعملٌ في القَسَم، ولا يجوزُ أن يكونَ فاعلًا أو مفعولًا. وقال الحيدرة 599هـ: "الاسمُ ما دلَّ على معنى مفرد في نفس شخصٍ أو غيرِ شخصٍ"[16]، وهذا الحدُّ سبق إليه ابن السَّرَّاج 316هـ[17] وابن باشاذ 469هـ[18]، وللزَّجَّاجي تعقيبٌ على هذا الحَدِّ، حيث يرى أنَّ هذا القولَ يلزمُ منه "أن يكونَ ما دلَّ من حروف المعاني على معنًى واحدٍ اسمًا، نحو: إنْ ولمْ، وما أشبَهَ ذلك"[19]. وقولُ الجزوليُّ 607هـ: "الاسمُ كلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها، ولا تتعرَّضُ لزمان وجود ذلك المعنى"[20] يَخرجُ منه الأسماءُ المركَّبةُ من كلمتين، كما يخرج منه ما يتعرَّضُ للزمان كـ (صَه) لأنه يتعرَّضُ لزمانِ معناه من السكوت في المستقبل. وقول ابن خروف 609هـ: "لفظةٌ تدلُّ على معنى مفرد لا تدل على زمانٍ مُحَصَّلٍ يمكن فهمُه بنفسه"[21] يُعارَضُ بأمسِ وغدٍ؛ فكلٌّ منهما يدلُّ على الزمان بنفسه.

ومنهم من حدَّ الاسمَ من جهةِ الإسنادِ "فالاسمُ ما جازَ أن يُحَدَّثَ عنه كزيدٍ والعلمِ والجهلِ في قولك: خرج زيدٌ، والعلمُ حسَنٌ، والجهلُ قبيحٌ، أو كان في معنى ما يُحَدَّثُ عنه كإذْ وإذا ومتى وحيثُ ونحوها، فإنك لا تُحَدِّثُ عنها للزوم ظرفيتها، ولكنها في معنى الوقت، وهو ما يُحَدَّثُ عنه في قولك: مضى الوقت، وطاب الوقت، واتسع المكان"[22]، وهذا الحدُّ المذكورُ عند المطرزي يمكنُ أنْ يُعارَضَ باسم الفعل؛ لأنَّه يُحَدَّثُ به، ولا يُحَدَّثُ عنه، وهو في معنى ما يُحَدَّثُ عنه- معنى فعله- والفعلُ يُحَدَّثُ به- أيضًا- ولا يُحَدَّثُ عنه في الاستعمال العربي إلا في الحكاية، نحو: صَه: اسمُ فعلٍ، وقال: فعلٌ ماضٍ. والاسمُ عند ابن القَبيصِيّ 611هـ: "ما دلَّ على معنى في نفسه مجرد من زمان مخصوص"[23]، وقريبٌ منه قولُ العُكْبَرِيِّ 616هـ: "ومِنْ أقرب حدٍّ حُدَّ به أنَّه كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى مفرد في نفسه. وقال قومٌ: هو كلُّ لفظٍ دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمانٍ مُحَصَّلٍ دلالة الوضع"[24]، وقول ابن عبد المعطي 628هـ: "كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى، كرجلٍ وعِلمٍ"[25]. وهذه الحدود لا تشمل بعض الأسماء كالصَّبوح والغَبوق؛ لكونها أسماء تحمل معنى الزمان.

وحَدُّ الاسم عند الشلوبين 645هـ: "كلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها لا يُفهَمُ من لفظها أنَّه ماضٍ، أو ليس ماضيًا، فهي اسمٌ، مثاله: زيدٌ وعمرٌو"[26]، ونحوه قولُ ابن الحاجب 646هـ:"الاسمُ ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[27]، وهذان القولان لا يشملان كلَّ الأسماء؛ إذ يُعارَضان بنحو: أمسِ والآنَ وغدٍ، حيثُ فُهِمَ من لفظِها كونها ماضية أم غير ماضية. ولو قيل: ولا تجري عليه الأزمنة الثلاثة، لكان أدقَّ وصفًا؛ لأنَّ الأسماءَ الدَّالَّةَ على زمنٍ مُعَيَّنٍ كأمسِ وغدٍ، لا تحتمل إلا زمانًا واحدًا، أمَّا الزمان في الفعل فمُتَرَدِّدٌ بين الأزمنة الثَّلاثة حسب بنية الفعل،

نحو: قام ويقوم وقم. وقد دافعَ ابنُ عصفور669هـ عن حدِّه القائل بأنَّ الاسمَ "لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنْيَتِه لزمانٍ، ولا يدلُّ جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه، نحو: زيد"[28]، بقوله: "فإنْ وُجِدَ من الأسماء ما يدلُّ على زمان كأمس وغد، فبذاتِه لا بِنْيَتِه، ألا ترى أنَّ بِنْيَتَهما لا تتغيران للزمان"[29]. فهذه الأسماء تكونُ دلالتُها بذاتِ الاسم وجوهره، ولو كانت ببنية الكلمة لَتَغَيَّرَتْ بتغيُّرِ الزَّمان كما تتغَيَّر بنيةُ الفعل. لكنَّ قولَه: (لفظ... ولا يدلُّ جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه) يُعارَضُ بالأسماء المركَّبة من أكثر من لفظ كما أنَّ نحو: (عبد الرحمن) يدلُّ جزؤه على بعض معناه؛ لذا قال في حَدِّه الآخر: "فأوضحُ ما حُدَّ به الاسم أن تقول: "الاسم كلمةٌ أو ما قوتُه قوةُ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها، ولا تتعرض ببنيتِها للزمان"[30]، وقوله: (ما قوتُه قوة كلمة) تَدخلُ به الأسماءُ المركبةُ، و(لا تتعرضُ بِبِنْيَتِها للزمان) تدخل به الأسماءُ، نحو: أمس والآن وغد؛ لأنها تدلُّ على الزمان بجوهرها لا بتغير بِنْيَتِها كما ذُكِرَ، فهو حَدٌّ جيِّدٌ. وقَدَّمَ ابنُ مالكٍ 672هـ للاسم حَدًّا موجزًا "فالاسمُ كلمةٌ يُسنَدُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها"[31]، ولا يشملُ هذا الحدُّ الأسماءَ المركبةَ، نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، وحضرموت، ويخرجُ منه أسماء الأفعال، نحو: صَه ومَه، لأنها تُسنَدُ ولا يُسنَدُ إليها، وكذلك نظائرُها من الأفعال، نحو: اسكتْ، فهي مسندة إلى غيرها، ولا يُسنَدُ إليها.

ومن الحدود المتقاربة حدُّ ابن إياز681هـ القائل بأنَّ الاسمَ: "ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[32]، وقول الرضي الاستراباذي686هـ: "الاسمُ ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن"[33]، وقول ابن جمعة 696هـ: "إنَّه كلمةٌ يدلُّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمانٍ محصَّلٍ من الثلاثة"[34]، وقول ابن الصائغ 720هـ: "كلمةٌ دلت على

معنى في نفسها غير مقترنة بزمن محصَّل"[35]. وهذه الحدود تُعارَضُ بالأسماء الدَّالَّة على الزمان كما سبق.

ووردت عندهم ثلاثة حدود للاسم هي أقربُ ما يكونُ إلى التعريف اللغوي، أولُها قولُ ابن الشجري542هـ: "وأسلمُ حدودِ الاسمِ من الطَّعْنِ قولُنا: الاسمُ ما دلَّ على مُسَمًّى به دلالة الوضع"[36]، والآخران ذكرهما ابنُ خروف 609هـ في قوله: "الاسمُ كلُّ كلمةٍ دالَّةٍ على مُسَمًّى: شخص أو معنى. فالشخصُ: رجلٌ وثوبٌ وحَجَرٌ، والمعنى: عِلْمٌ وضَرْبٌ وسَوادٌ وحركةٌ وزمانٌ ووقتٌ ويومٌ وساعةٌ ونَزَالِ وإيه وأشباه ذلك. وإن شئتَ قلتَ: الاسمُ عبارةٌ عن اللفظ المُعْرِبِ عن المُسَمَّى شخصًا كان أو معنى"[37]. وهذه الحدود لا تصلُحُ حدودًا اصطلاحية للاسم في عُرْفِ النحاة؛ لأنَّ الحرفَ والفعل يدلان على مُسَمًّى وهو المعنى الكائن فيها، كمعنى الشرط في إنَّ، ومعنى القيام في: قُمْ.

إنَّ اختلافَ النحاة في الزمان المُحَصَّل المتعلِّق بِحَدَّي الاسم والفعل ليس قاصرًا على نحاة القرنين السادس والسابع، بل إنَّ هذا الاختلاف جارٍ على أغلب حدودهما منذ نشأة المصطلح. فمنهم من رأى (الزمان المحصل) يجري في: أمس والآن وغد؛ لأنها أسماء مقترنة بزمن، ومنهم من ردَّ ذلك القول بأنَّ دلالة الزمان في هذه الأسماء دلالة عن طريق ذات الكلمة، فلا تدلُّ بالبنية– كالأفعال– نحو: قام ويقوم وقم. ولعلَّ حَدَّ ابن عصفور 669هـ– في رأيي– الأقربُ في وصف الاسم، حيث حَدَّ الاسمَ بأنَّه "كلمةٌ أو ما قوتُه قوةُ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها، ولا تتعرَّضُ بِبِنْيَتِها للزمان"[38]. فهذا الحدُّ يُدخِلُ الأسماءَ المركبةَ، نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، وشاب قرناها، ومعديكرب؛ لأنَّها في قوة الكلمة الواحدة، وقوله: (تدل على معنى في نفسها) يُخرِجُ الحرفَ، و(لا تتعرضُ ببنيتها للزمان) يُخرِجُ الفعل، ويُدخِلُ نحو: أمسِ والآنَ وغدٍ؛ لأنَّ هذه الأسماء دلالتُها ليست بتوارد الاختلافِ على بنيتها كما يحدث في الأفعال،

بل دلالتُها نابعةٌ من جوهر لفظِها. ولكنَّ هذا الحدَّ قد يعارَضُ بأنَّ من الحروف ما لا يتعرض ببنيته للزمان، ويدل على معنى، نحو: (إنْ) الدالة على معنى الشرط، ولا تحتمل ببنيتها زمانًا، ولو أضافَ (دلالة الوضع في الزمان) إلى حدِّه لدخلت المصادر والمشتقات؛ لأنَّ دلالَتَها على الزمان دلالةٌ عارضةٌ للاستعمال، وليست دلالةَ وضعٍ.

المبحث الثاني: مصطلح الفعل

انحصرت حدود الفعل عند النحاة والشُّرَّاح في القرنين: السادس والسابع الهجريين في ثلاثة مذاهب: حَدٌّ من جهة الدلالة المعنوية والزمن، وحَدٌّ من جهه الإسناد، وحَدٌّ من جهة العلامة التي تميزه من غيره.

حَدُّ الفعل من جهة الدلالة والزمن:

قال الزمخشري 538هـ: "الفعلُ ما دلَّ علي اقتران حدثٍ بزمانٍ"[(39)]، وهذا الحدُّ قد وصفه ابن يعيش643هـ بأنه "رديءٌ من وجهين: أحدهما: إنَّ الحَدَّ ينبغي أنْ يُؤتى فيه بالجنس القريب، ثم بالفصل الذَّاتي، وقوله: (ما دلَّ من ألفاظ العموم)، فهو جنسٌ بعيدٌ، والجيد أنْ يُقالَ: كلمةٌ أو لفظةٌ أو نحوهما؛ لأنهما أقربُ إلى الفعل من (ما)، فإنْ قلت: ما ههنا- وإنْ كان عامًّا- فالمرادُ به الخصوصُ، ووضعُ العامِّ موضعَ الخاصِّ جائزٌ، قيل: حاصلُ ما ذكرتم المجازُ، والحدُّ المطلوبُ به إثباتُ حقيقة الشيء؛ فلا يُستَعملُ فيه مجازٌ ولا استعارةٌ. والآخر: قوله: (على اقتران حدثٍ بزمانٍ)؛ لأنَّ الفعل لم يوضع دليلًا على الاقتران نفسه، وإنَّما وُضع دليلًا على الحدث المقترن بالزمان"[(40)]، ولفظةُ (ما) لا يخرجُ بها نحو: أسماء الأفعال والأصوات؛ لذا يُعَدُّ حَدُّ الزمخشريِّ غير دقيقٍ من جهة وصف الفعل؛ لأنَّ وظيفة الحدِّ- كما أشار ابن يعيش- الفصلُ بين الأشياء بالجمع من جهةٍ، والتخصيصِ من جهةٍ أخرى؛ لذلك حَدَّ ابنُ يعيش643هـ الفعلَ بقوله: "فأمَّا الفعلُ فكلُّ كلمةٍ تدلُّ

على معنًى في نفسها مقترنةً بزمانٍ"[41]، وهذا الحدُّ جامعٌ غيرُ مانعٍ؛ إذ يدخُلُ فيه نحو: الصَّبوحِ والغَبوقِ؛ لدلالتهما على الزمان، والزمانُ في حَدِّه غيرُ مشروطٍ. والفعل عند ابن الخَشَّاب 567هـ "لفظةٌ تدلُّ على معنًى في نفسها مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّلٍ"[42]، وعند الأنباري 577هـ: "حدُّ الفعل كلُّ لفظةٍ دَلَّت على معنى تحتها مقترنٍ بزمانٍ مُحصَّل"[43]، وهذان الحَدَّان اشترطا كون الزمان مُحَصَّلًا؛ فخرج بذلك نحو: الصَّبوح والغَبوق، وأسماء الفاعلين؛ فهي– وإنْ دلَّت على معنى الزمان– فالدلالة غيرُ مُحَصَّلة، فالصَّبوحُ شربُ أوَّلِ النهار، والغَبوقُ شربُ آخره، فزمانهما غيرُ محصَّلٍ من الأزمان الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل. ولكنَّ الحَدَّين المذكورين مُعارضان بوصف الفعل بـ(لفظة)، واللفظةُ صوتٌ مشتملٌ على بعض الحروف، وبذلك يدخل فيهما، نحو: صَهْ، الدالَّة على السكوت في الزمان المستقبل. وحَدُّ ابن الصائغ 720هـ الذي وَصَفَ الفعلَ بأنَّه "كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسها مقترنةً بزمنٍ محصَّلٍ"[44] دقيقٌ؛ لوصفه الفعل بكونه كلمة لا لفظة. وجاء حدُّ ابن الدَّهان 569هـ مقاربًا للحدود السابقة، قال: "الكلمةُ لا تخلو أنْ تدلَّ على معنى فى نفسها، أو معنى في غيرها. فالتي تدلُّ على معنى في نفسها لا يخلو أنْ يُجَرَّدَ ذلك المعنى فيها من اقترانٍ بزمنٍ مختصٍّ، وهو الاسمُ، وهذا حَدُّه، أو يقترنَ بزمانٍ مختصٍّ، وهو الفعلُ، وهذا حَدُّه"[45]، ويُعارَضُ بالصَّبوح والغَبوق. وقال الحيدرةُ في حدِّ الفعل: "ما دلَّ على زمانٍ لمختصٍّ، وتَضَمَّنَ ضمير المرفوع. وهذا حدٌّ جامعٌ له"[46]، ولكنَّه غيرُ مانعٍ؛ إذ يتضمن اسمَ الفعل على زمانِ ضميرِ المرفوع، نحو: وَيْ في الحال، وصَهْ في المستقبل.

وقال ابن خروف الإشبيلي 609هـ: "الفعل كل كلمة دالة على معنيين: حدث مقترن بزمان، نحو: قام، يقوم"[47]، ولا شكَّ أنَّ المعنى أعمُّ من الحدث، فكلُّ حَدَثٍ معنى، وليس العكس، فالضربُ حدثٌ ومعنى، والعِلْمُ معنى لا

حدث، والفعل: (يعلمُ) وصفُه الدقيق دلالتُه على معنى العلم، والفعل (يضرب) دلالتُه على معنى الحدث، وهو الضرب. والحدُّ الذي يتناول دلالة الفعل على المعنى أعمُّ مما يتناول دلالته على الحدث. وقال ابن القَبيصِيّ 611هـ في حَدِّ الفعل: "وقيل: ما دلَّ على حدثٍ مخصوصٍ"[48]، ولا يخفى العموم الواقع على ألفاظ هذا الحدِّ، فهو جامعٌ غيرُ مانعٍ. وقول العكبري 616هـ: "ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمان مُحَصَّلٍ دلالةَ الوضع[49]، واشتراط الوضع أخرج اسم الفاعل، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا؛ لعروض الدلالة.

ومن الحدود التي ضبطت شرط الزمان حدُّ ابنِ الحاجب 646هـ القائل: "ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثة"[50]، وابن إياز 681هـ في قوله: "والفعل ما دلَّ على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[51]. فهذان الحدَّان ضبطا دلالة الزمان ولكنهما لم يشترطا الوضع في هذه الدلالة؛ وبذلك يدخلُ ما دلَّ على معنى واقترن بزمن من الثلاث، كاسم الفعل.

ومن خلال الجمع بين حدود الفعل عند النحاة من جهة دلالة المعنى والزمن في فترة الدراسة لوحِظَ أنَّ منهم مَنْ جعلَ لفظَ الفعل- بِنيَتَه- هو المقترنُ بالزمان، وهم: ابن خروف الإشبيلي 609هـ، وابن يعيش 643هـ، والشلوبين 645هـ، وابن عصفور 669هـ، وابن الصائغ 720هـ. ومنهم مَنْ جعلَ المعنى الناتج عن الفعل هو المقترن بالزمان، وهم: ابن الخشاب 567هـ، وابن الدَّهَّان 569هـ، والانباري 577هـ، والعُكْبَرِيُّ 616هـ، وابن الحاجب 646هـ، وابن إياز 681هـ. أمَّا ابنُ عبد المعطي 628هـ فقد ربط بين لفظ الفعل ومعناه بدلالةٍ، ثم قرن الزمانَ بهذه الدلالة الناتجة، فالفعلُ عنده "كلمةٌ تدل على معنى في نفسها دلالةً مقترنةً بزمانِ ذلك المعنى، كضَرَبَ يضْرِبُ واضرِبْ"[52]. والمعنى وحده لا يتلبس بالزمان، فالفعل (ليس)

دلالةُ معناه النفي، والنفيُ لا يدلُّ على الزمن، والفعل (يضرب) يحمل معنى الضرب، ولا يؤخذ زمنُ الحال من معنى الضرب وحده، فلابد من بنية اللفظ مع المعنى، فبنيةُ (ليسَ) تحملُ دلالة النفي في المضي، و(يضرب) تحمل دلاله الضرب في الحال.

حدُّ الفعل من جهة الإسناد:

الفعلُ حكمٌ يُسنَدُ إلى محكومٍ عليه- وهو الفاعل وما في حكمه- والعلاقة الإسنادية في الجملة الاسمية تصلُحُ فيها المبادلة أو التناوب بين طرفيها، بأنْ يأتي المبتدأُ مسندًا إليه، ولا يمنعُ ذلك مجيئُه مسندًا عند تغيير التركيب، والجوازُ نفسُه واقعٌ على الخبر، أمَّا العلاقةُ الإسناديةُ في الجملة الفعليَّة فثابتةٌ، لا يقعُ الفعلُ إلا مسندًا، ولا الفاعلُ إلا مسندًا إليه؛ ومِنْ ثَمَّ رأى النحاة إمكانيةَ وضع حدٍّ للفعل من جهة الإسناد.

قال الباقولي 543هـ: "وأمَّا الفعلُ فَحَدُّه ما أُسنِدَ إلى شيءٍ، ولم يُسنَدْ إليه شيءٌ"[53]، وذكر الأنباري577هـ الحدَّ ذاته، قال: "ما أُسْنِدَ إلى شيءٍ، ولم يُسْنَدْ إليه شيءٌ"[54]، وقال ابن القَبيصِيّ611هـ: "وأمَّا حَدُّ الفعل فما أُسنِدَ إلى فاعلٍ مُقدَّمًا عليه لفظًا وتقديرًا"[55]، وقال العُكْبَرِيُّ 616هـ: "وحدُّ الفعل ما أُسنِدَ إلى غيرِه، ولم يُسنَدْ غيرُه إليه"[56]. وهذه الحدود الأربعة استعمل أصحابُها الوصفَ بـ (ما) ولا يخفى عمومُها ووقوعُها على أجناسٍ عديدةٍ، كما أنَّ اسمَ الفعلِ الملازمَ الاسميةَ يُسْنَدُ إلى غيره، ولا يُسْنَدُ غيرُه إليه، وذلك المعنى فَطِنَ إليه ابنُ مالكٍ 672هـ في قوله: "والفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبدًا، قابلةٌ لعلامةِ فرعِيَّةِ المُسنَدِ إليه"[57]، وشرحَ ابنُ مالكٍ هذا الحدَّ في شرح التسهيل، قال: "صَدَّرَ رسمَ الفعلِ بـ (كلمة)؛ لأنَّه أقربُ أجناسه كما في رسم الاسم، وخرج بـ (أبدًا) ما يُسْنَدُ من الأسماء وقتًا دون وقتٍ- وذلك كثيرٌ- ولمَّا كانت

أسماء الأفعال مشاركةً للأفعال في أنها تُسْنَدُ أبدًا، أُحْتيجَ في الرسمِ إلى زيادةٍ مُخرِجةٍ لما لم يخرج بدونها، فقيَّدَ الملازمَ للإسناد بكونه (قابلًا لعلامةِ فرعيَّةِ المسندِ إليه) كتاء التأنيث الساكنة، فإنَّ عدم قبولها مميِّزٌ لـ (شَتَّانَ) مِن (افترَقَ) مع توافقهما في المفهوم وملازمة الإسناد، وكياء المخاطبة، فإنَّ عدمَ قبولِها مُمَيِّزٌ لـ (دَرَاكِ) مِن (أدْرِكَ) مع توافقهما في المفهوم وملازمة الإسناد، ومثل الياء في الدلالة على فرعيَّة المسند إليه، وكون قبولها مُمَيِّزًا لفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون في: أدْرِكَا، وأدْرِكوا، وأدْرِكْنَ"[58]. فابنُ مالكٍ فضَّل استعمال (كلمة) في حدِّه، وهي أخصُّ من (ما)، مع قبول الفعل العلامات التي يوجبُها المُسْنَدُ إليه، نحو: ضمائر الرفع، وتاء التأنيث، وتلك العلامة التي يخرجُ بها اسمُ الفعل.

حدُّ الفعل من جهة العلامة:

حَدَّ بعضُهم الفعلَ من جهة العلامة التي تميِّزُه. فالفعل عند الميداني 518هـ "ما صَحَّ أنْ يدخلَه قد وحرفا الاستقبال، والجوازم، واتصل به الضمير المرفوع البارز، وتاء التأنيث الساكنة، نحو: قد ضَرَبَ، وسيَضْرِبُ، وسوف يضْرِبُ، ولم يضْرِبْ، وضَرَبْتُ، وضَرَبَتْ"[59]، وهو حدٌّ جامعٌ لا مانعٍ؛ لأنَّه لم يُخَصِّص الجوازم بالحروف، فبعض الجوازم قد يليها اسمٌ، نحو: أيٌّ، وهو اسمُ شرطٍ جازمٌ، يمكنُ دخولُه على الأسماء، نحو: أيُّ رجلٍ يزُرْنِي أُكْرِمْه، كما أنَّ العلامات المذكورة في الحدِّ لا يدخلُ بها الماضي؛ لأنَّه أغفل ذكرَ ما يُدخلُه من العلامات كنونَي التوكيد: الثقيلة والخفيفة، وهما تشتركان في الدخول على المضارع والأمر. وقد أغفلهما ابنُ الدَّهَّان 569هـ في قوله: "الفعلُ ما حَسُنَ معه (قدْ)، نحو قولك: قد قام، وقد يقوم، أو السين وسوف، نحو قولك: سيقومُ، وسوف يقوم، أو التاء الساكنة، نحو قولك: قامَتْ، أو كان أمرًا مشتَقًّا نحو قولك: قم"[60]، وقال المطرزي 610هـ: "والفعلُ ما دخلَه قد

والسين وسوف، نحو: قد خرج، وسيخرج، وسوف يخرج، وحرف الجزم نحو: لم يخرجْ، واتصل به الضمير المرفوع، نحو: أكرمْتُ، وأكرَمَا، وأكرَموا، وتاء التأنيث الساكنة، نحو: نَصَرَتْ، ونَعِمَتْ، وبَئِسَتْ"[61]، وهذا الحدُّ تميَّزَ عن حدِّ الميداني؛ لتخصيصه الجوازم بالحروف، ولكنَّه أغفل علامات الأمر، فلم يذكر منها سوى الاتصال بالضمير المرفوع.

الحواشي:

1() ينظر: المصطلحات الصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لمحمد عبدالوهاب شحاتة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1406هـ/ 1986م ، ص: 174، 242

2() ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض حمد القوزي، ط1، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1401هـ/ 1981م، ص: 103

3() يُنظر: المصطلح الصرفي في القرن الرابع الهجري، لأشرف ماهر محمود، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1997م ، ص: 63

4() ينظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي 337هـ، ت: مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م ، ص: 48، والمصطلح الصرفي في القرن الرابع الهجري، أشرف ماهر محمود، ص: 64

5() يُنظر: المصطلح الصرفي في القرن الخامس الهجري، لشروق عبدالله الثميري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، 1426هـ/ 2004م، ص: 96، 97

6() المفصل في علم العربية، للزمخشري 538هـ، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان .، ص: 6

7() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ت: مشيخة الأزهر الشريف، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ، ص: 1/ 23

8() شرح اللمع، للباقولي الأصفهاني 543هـ، ت: إبراهيم بن محمد أبي عباة، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1411هـ، 1990م، ص: 186

9() المرتجل، لابن الخشاب 567هـ، ت: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/ 1972م، ص: 7

10() الفصول في العربية، لابن الدَّهَّان 569هـ، ت: فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، 1409هـ، 1988م ، ص: 1

11() أسرار العربية، لأبي البركات لأنباري 577هـ، ت: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ/ 1997م، ص: 27

12() المرجع السابق: 27

13() نتائج الفكر في النحو، للسهيلي 581هـ، ت: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوَّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1412هـ / 1992م، ص: 152

14() ينظر: الجمل في النحو، للزجَّاجي 340هـ، ت: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، الأردن، 1404هـ/ 1984م، ص: 1

15() الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور 669هـ، ت: فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1996م، ص: 22

16() كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني 599هـ، ت: هادي عطية مطر، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1404هـ/ 1984م، ص: 1/ 170

17() الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج 316 هـ، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص: 1/ 38

18() شرح المقدمة المحسبة، لابن باشاذ 469هـ، ت: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1997م، ص: 1/ 94

19() الإيضاح في علل النحو، للزجاجي 337هـ، ص: 50

20() المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي 607هـ، ت: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ص: 3

21() شرح جمل الزجاجي، لابن خروف 609هـ، ت: سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ، ص: 1/ 253

22() المصباح في علم النحو، للمطرزي 610هـ، ت: عبد الحميد السيد طلب، ط1، مكتبة الشباب، المنيرة، القاهرة، ص: 37، 38

23() الهادي في الإعراب، لابن القبيصي 611هـ، ت: محسن سالم العميري، ط1، دار التراث، مكة المكرمة، 1408هـ/ 1988م، ص: 33

24() اللباب في علل البناء الإعراب، للعكبري 616هـ، ت: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا، 1416هـ/ 1995م، ص: 1/ 45

25() الفصول الخمسون، لابن عبد المعطي 628هـ، ت: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1392هـ /1972م، ص: 151

26() التوطئة، للشلوبين 645هـ، ت: يوسف أحمد المطوع، ط2، الكويت، 1401هـ/ 1981م ، ص: 13

27() الكافية في علم النحو، لابن الحاجب 646هـ، ت: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1431هـ/ 2010م ، ص: 11

28() المقرب، لابن عصفور 669هـ، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/ 1972م ، ص: 1/ 45

29() المرجع السابق: 1/ 45

30() شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 669هـ، ت: فوَّاز الشَّعَّار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ، 1998م ، ص: 1/ 24

31() تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك 672هـ، ت: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ/ 1967م، ص: 1/ 3، وشرح التسهيل، لابن مالك 672هـ، ت: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ/ 2001م ، ص: 1/ 16

32() قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز 681هـ، ت: يس أبي الهيجاء، وآخرين، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 1432هـ/ 2011م، ص: 5

33() شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، للاستراباذي 686هـ، ت: حسين بن محمد الحفظي، ط1، عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1414هـ/ 1993م ، ص: 1/ 28

34() شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة 696هـ، ت: علي موسى الشَّوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1405هـ/ 1985م، ص: 2/ 198

35() اللمحة في شرح المُلحة، لابن الصائغ 720هـ، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1424هـ، 1/ 110

36() أمالي ابن الشجري 542هـ، ت: محمود الطناحي،ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ/ 1991م، ص: 2/ 16

37() شرح جمل الزجاجي، لابن خروف 609هـ، ص: 1/ 253

38() شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور 669هـ، ص: 1/ 24

39() المفصل في علم العربية، للزمخشري 538هـ، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص: 243

40() شرح المفصل، لابن يعيش 643هـ، ت: مشيخة الأزهر الشريف، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ص: 7/ 3

41() المرجع السابق: 7/ 2

42() المرتجل، لابن الخشاب 567هـ، ت: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/ 1972م، ص: 14

43() أسرار العربية، لأبي البركات لأنباري 577هـ، ت: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ/ 1997م، ص: 27

44() اللمحة في شرح المُلحة، لابن الصائغ 720هـ، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1424هـ، ص: 1/ 116

45() الفصول في العربية، لابن الدهان 569هـ، ص: 1

46() كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمني 599هـ، ص: 1/ 196

47() شرح جمل الزجاجي، لابن خروف 609هـ، ص: 254

48() الهادي في الإعراب، لابن القبيصي 611هـ، ص: 37

49() اللباب في علل البناء الإعراب، للعكبري 616هـ، ص: 1/ 640

50() الكافية في علم النحو، لابن الحاجب 646هـ، ت: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1431هـ/ 2010م، ص: 44

51() قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز 681هـ، ص: 7

52() الفصول الخمسون، لابن عبد المعطي 628هـ، ص: 152

53() شرح اللمع، للباقولي الأصفهاني 543هـ، ص: 188

54() أسرار العربية، للأنباري 577هـ، ص: 28

55() الهادي في الإعراب، لابن القَبيصِيّ 611هـ، ص: 37

56() اللباب في علل البناء والإعراب، للعُكْبَرِيِّ 616هـ، ص: 1/ 48

57() تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك 672هـ، ص: 1/ 3

58() المرجع السابق: 1/ 17

59() نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني 518هـ، ص: 96

60() شرح الدروس في النحو، لابن الدَّهَّان 569هـ، ت: إبراهيم محمد الإدكاوي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1411هـ/ 1991م، ص: 83

61() المصباح في علم النحو، للمطرزي 610هـ، ص: 39